

## الصراوي: تجاوزات بالملايين في «خليجي 16» الغانم: محاولات لإجهاض استجواب الفهد بإحاطته لـ «التشريعية» أو «الدستورية»

ان يصعد الفهد للمنصة ليرد اسام الشعب الكويتي على الاتهامات والمخالفات الواردة في صحيفة الاستجواب. وعاهد الغانم الشعب الكويتي «بجلسة راقية تبرز المخالفات» التي ارتكبتها الفهد منذ توليه المنصب الوزاري، متشددا على ان الاستجواب سيكشف فساد ونفوذ «دولة أحمد الفهد» بالأدلة والبراهين.

وتنمى الغانم على أعضاء مجلس الأمة «إتاحة الفرصة لنا لكشف ما لدينا من أدلة ومستندات تتعلق بالتجاوزات الكبيرة في القطاعات التابعة للفهد وفي النهاية الحكم سيكون لهم وللشعب الكويتي».

وختم الغانم: «لابد ان يعلم الفهد ان الضغوط التي تتسارع على بعض النواب لترميم الإحالة للتشريعية أو الدستورية مرصودة ومعلومة، مؤكداً «ان الاستجواب هو مرحلة فاصلة بين الإصلاح ومخالفات دولة أحمد الفهد، فإما ان نختار العيش في ظل الكويت التي يحكمها الدستور والقانون وإما في دولة أحمد الفهد التي تعيش على كسب الولاءات وتجاوز القانون».

هذه الأموال هو الشيخ أحمد الفهد، مما يطرح تساؤلات عديدة حول التستر على جريمة يعاقب عليها القانون بالحفاظ على الأموال العامة وعدم التحرك لتأخذ العدالة مجراها.

وقال الصراوي «إن ديوان المحاسبة يذكر الهيئة في كل تقرير له بضرورة متابعة مستحقاتها وإحالة الملف للنيابة العامة حتى تتم المحاسبة وفق أطر قانونية سليمة، إلا أن هناك تجاوزات بلاحظاظ الديوان حيث نستغرب من حكومة الكويت التي لا تستطيع ان تواجه نفوذ دولة أحمد الفهد وتفعيل القانون».

وبيّن الصراوي أن ديوان المحاسبة كان قد خاطب الهيئة العامة للشباب والرياضة في 2005 مطالبا إياها بإحالة الملف للنائب العام بعد أن ثبت عدم تمكن الهيئة من التأكد من سلامة التصرفات المالية للجنة المنظمة للبطولة برئاسة الشيخ أحمد الفهد، إلا أن هناك من لا يعينهم المال العام فهم مواطنون في دولة أحمد الفهد.

من جهة أخرى رفض النائب مرزوق الغانم أي ممارسات أو محاولات تستهدف إجهاض الاستجواب الذي تقدم به مع النائب عادل الصراوي لنائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية الشيخ أحمد الفهد سواء عبر إحالة الاستجواب إلى اللجنة التشريعية أو المحكمة الدستورية، متشددا على ضرورة

واصل النائب عادل الصراوي عرضه للملفات نفوذ ما أسماه بـ «دولة أحمد الفهد»، متشددا على أن الشيخ أحمد الفهد يرى نفسه ودولته خارج إطار المساءلة القانونية رغم العديد من التجاوزات التي ثبتت على مر السنين دون أن تتجرأ حكومة الكويت على أن تتخذ إجراءات بحقته بسبب ما يتمتع به من نفوذ شمل معظم إدارات الدولة إلا بعض الشرفاء الحريصين على بناء الكويت كما يمتثلها أبناءها.

وتكشف الصراوي في وثائقه الأخيرة عن تفاصيل تجاوزات بطولته «خليجي 16» قائلًا «لطالما تحدثنا عن تجاوزات «خليجي 16» وتقاوس الحكومة للشباب والرياضة في العام إلا أنها لم تتحرك، والأن بات علينا توضيح الحقائق للشعب الكويتي، فنفوذ الشيخ أحمد الفهد بلغ أوجه ولدينا أمانة للشعب الكويتي في أن نقف في وجه هذا النفوذ غير القانوني والتصدي له والتنبيه لخطر على الدولة».

وأضاف أنه رغم اعتقاد البعض أن القضية قد طواها الزمن إلا أنها لا تزال حاضرة باستمرار في تقارير ديوان المحاسبة حول الحساب الختامي للهيئة العامة للشباب والرياضة، مبينا أن ديوان المحاسبة يشير بدلات العمل التي أقرها مجلس الوزراء في اجتماعه يوم امس، ففي اجتماعات اللجنة التعليمية البرلمانية وقدم محاضرات المسجلة نجد وزيرة التربية تؤيد وتوافق على كادر المعلمين في حين وزير المالية يعارض هذا الكادر ومساواة المعلمين بهيئة تدريس الهيئة العامة للتعليم التطبيقي وهذا الموقف يمثل غياب التضامن الحكومي لافتا إلى ان هذا الغياب الجلي للتضامن والتنسيق الحكومي بالإضافة إلى العوامل السابقة يضعها «أي الحكومة» على قطار الرحيل.

وختم جوهر تصريحه متمنيا ان تكون هذه الشواهد والعيبر للاستفادة منها في عمل الحكومة المقبلة حتى نتطلع لان تكون متناسبة مع حجم التحديات المحلية والإقليمية والعالمية حتى تشهد حراكا محموما، مؤكدا أننا في امس الحاجة إلى إغلاق منافذ الفتن وتلاحم المجتمع الكويتي لإعادة روح المحبة والأخوة له وحتى لا نسمح لأعدائنا باستغلال هذا الظرف للأساءة للبلاد.

الموظفين لخدمة رغباتهم بدلا من العمل على نهوض البلاد والمثال الصارخ لذلك هو وزارة الإعلام التي نادينا غير ذي مرة بأهمية تحويلها إلى مؤسسة.

وأضاف هل لدينا حكومة معابير؟ للأسف فإن الحكومة تتعامل مع الملل والمبادئ ووحدة هذا الوطن بطريقة زواج المسيار، فتهتم بها لفترة ثم تتحركها وراء ظهرها ثم تعود إليها وقت الحاجة فهل لمستم خطابا اعلاميا واضحا للحكومة الكويتية؟ بالطبع لا لأن وزير الاعلام لا يدير الاعلام وناركها مستشار في ديوان رئيس مجلس الوزراء فصار هو مشيرها وهو مديرها.

عمل واداء وزراء الدولة قائلا: اليوم وفي ظل معاناة هذه الحكومة وغياب التضامن بين أعضائها ساضرب مثلا لغياب هذا التضامن الحكومي من واقع بدلات العمل التي أقرها مجلس الوزراء في اجتماعه يوم امس، ففي اجتماعات اللجنة التعليمية البرلمانية وقدم محاضرات المسجلة نجد وزيرة التربية تؤيد وتوافق على كادر المعلمين في حين وزير المالية يعارض هذا الكادر ومساواة المعلمين بهيئة تدريس الهيئة العامة للتعليم التطبيقي وهذا الموقف يمثل غياب التضامن الحكومي لافتا إلى ان هذا الغياب الجلي للتضامن والتنسيق الحكومي بالإضافة إلى العوامل السابقة يضعها «أي الحكومة» على قطار الرحيل.

وختم جوهر تصريحه متمنيا ان تكون هذه الشواهد والعيبر للاستفادة منها في عمل الحكومة المقبلة حتى نتطلع لان تكون متناسبة مع حجم التحديات المحلية والإقليمية والعالمية حتى تشهد حراكا محموما، مؤكدا أننا في امس الحاجة إلى إغلاق منافذ الفتن وتلاحم المجتمع الكويتي لإعادة روح المحبة والأخوة له وحتى لا نسمح لأعدائنا باستغلال هذا الظرف للأساءة للبلاد.

## الدويسان: استجوابي للعبد الله اليوم حول استمرار التجاوزات المالية والإدارية وتقصير الوزير في مهامه

ان الحكومة قد زرعت شتلة الطائفية وتعهدها بالرعاية بسذاجتها حتى كبرت شجرتها الخبيثة دون ان تتخذ خطوات عملية ومنهجا مدروسا على كل صعيد لدعم الوحدة الوطنية رغم نداءات صاحب السمو الامير لتدعيمها فاين السياسات المنقذة لوصايا سموه؟ بل بات من الواضح ذلك الغياب الاعلامي المدروس لدعم الوحدة الوطنية، بل واتحدى كل اعضاء الحكومة ان جاء ادهم بتعريف للوحدة الوطنية حتى يعمل على صيانتها، لافتا الى تحول بعض المؤسسات الحكومية الى شبه إقطاعيات يديرها نبلاء يسخرون

بندا في المحور الثاني لاستجواب وزير الاعلام. واذاف لأهمية وخطورة وضع الوحدة الوطنية والإماتات التي لحقت بشخصيات كويتية ودينية من جميع الاطراف وفي وسائل اعلامية شتى وعجز وزير الاعلام عن معالجتها فإن اليوم هو موعد تقديم صحيفة استجواب وزير الاعلام وهي من محورين، الأول الانتقاد على ما جاء في تقرير ديوان المحاسبة واستمرار التجاوزات الإدارية والمالية والثاني تقصير الوزير في أداء مهام عمله. وزاد الدويسان ان التداعيات السياسية الأخيرة اثبتت



فيصل الدويسان

قال النائب فيصل الدويسان «بعد ستة وتسعة اشهر من عمر هذه الحكومة يؤسفني القول وبالغم للمليان ان الحكومة غير محكومة، بل وهي «حكومة كل من صوتوا ليو»، لأنها غير منسجمة.. غير متكافئة.. غير منطوقة فتصريحات اعضائها متهاققة وكل ولد فيها مركب وشراع على حسب ما يودي الريح»، مشيرا الى ان الريح الذي عصف بالبلاد واسفر عن وفيات واسقام وإصابات لا يمكن ان يمر مرور الكرام في ظل عجز وزارة الاعلام عن التعامل الاعلامي السليم معه ما وقع البلاد في حالة من الهرج والمرج وسيكون

## منها مكافحة الفساد والفتنة الطائفية وغياب تضامن اعضائها جوهر: الحكومة فشلت في عدة ملفات وعليها الاستقالة لتجنب البلاد الدخول في أزمة

بشكله العام والمعلن الذي سجلته في اكثر من مناسبة واخرها تأييدي لكتاب عدم التعاون مع سمو رئيس مجلس الوزراء في الاستجواب الاخير. وتابح جوهر: واليوم وفي هذه الظروف والوقت الذي تكاد الكتل البرلمانية تجمع فيه على تبني او دعم جملة استحقاقات سياسية تمثل مختلف المشارب بتوجيه المساءلة السياسية لأكثر من وزير، فإن قناعتي تعززت اليوم أكثر مما مضى وعليه ادعو الحكومة لتجنب البلد الدخول في أزمة سياسية لتقديم استقالته فوراً وإعادة تشكيل حكومة جديدة بنهج ونفس ودماء ورؤية جديدة ومفهوم مليء بالمصادقية والتشفافية وتجسيد مبادئ الدستور ومبدأ التعاون بين السلطات.

وأوضح جوهر ان هذه الحكومة الحالية فشلت في كثير من الجوانب ومنها مكافحة الفساد الذي استشرى في عهدنا وفق تقديرات ومؤشرات المنظمات الدولية والجهات الرقابية المحلية «ديوان المحاسبة»، وهي نفس الحكومة التي استتمت خلال السنتين الأخيرتين بالحياة وتحويل ادارات الدولة لمرانع اقتسام الثروة وتصريفات وسداد فواتير الاستجوابات والمواقف

بشكله العام والمعلن الذي سجلته في اكثر من مناسبة واخرها تأييدي لكتاب عدم التعاون مع سمو رئيس مجلس الوزراء في الاستجواب الاخير. وتابح جوهر: واليوم وفي هذه الظروف والوقت الذي تكاد الكتل البرلمانية تجمع فيه على تبني او دعم جملة استحقاقات سياسية تمثل مختلف المشارب بتوجيه المساءلة السياسية لأكثر من وزير، فإن قناعتي تعززت اليوم أكثر مما مضى وعليه ادعو الحكومة لتجنب البلد الدخول في أزمة سياسية لتقديم استقالته فوراً وإعادة تشكيل حكومة جديدة بنهج ونفس ودماء ورؤية جديدة ومفهوم مليء بالمصادقية والتشفافية وتجسيد مبادئ الدستور ومبدأ التعاون بين السلطات.

وأوضح جوهر ان هذه الحكومة الحالية فشلت في كثير من الجوانب ومنها مكافحة الفساد الذي استشرى في عهدنا وفق تقديرات ومؤشرات المنظمات الدولية والجهات الرقابية المحلية «ديوان المحاسبة»، وهي نفس الحكومة التي استتمت خلال السنتين الأخيرتين بالحياة وتحويل ادارات الدولة لمرانع اقتسام الثروة وتصريفات وسداد فواتير الاستجوابات والمواقف



د.حسن جوهر

### ندعو لتشكيل حكومة جديدة بنهج ونفس ودماء جديدة

وقال جوهر في تصريح للصحافيين يوم امس: في البداية ونحن نمر في هذه الظروف الصعبة والعسيرة والزاوابع السياسية المتوالية واحدة تلو الأخرى، وامام هذا الكم الهائل من الاستجوابات التي تم الاعلان عنها والأخرى المرشحة للاعلان قريباً أثرت ان ايبين رأبي السياسي امام الشعب الكويتي، وعليه فإنتي اجدد موقفي من هذه الحكومة



مرزوق الغانم



عادل الصراوي

## مزيد: تخصيص جزء من الجلسة المقبلة لمناقشة مطالب القانونيين



حسين مزيد

التلقى النائب حسين مزيد بأعضاء جمعية «قانونيون بلا حقوق» في مكتبة مجلس الأمة حيث أكد مزيد دعمه الكامل ودعا مزيد السلطاتين الى مع طبيعة عملهم والتي تتوافق مع نظراتهم في القطاعات الأخرى.

وقال مزيد في تصريح صحافي عقب اللقاء أنه سيدعم التوجه بتخصيص جزء من الجلسة المقبلة لمجلس الأمة لمناقشة المطالبات، مؤكداً سعيه

## المسلم عن كتلة التنمية: سنتحدث تأييداً لاستجواب الفهد وندعم كادر المعلمين

حتى تعمل على المحافظة على عدم زيادة الأسعار، والحاصل ان الحكومة غير قادرة على ذلك، فتقوم بعمل مساومات وترضيات، ومن له واسطة داخل مجلس الوزراء تتم زيادة راتبه، وشريحة مثل شريحة المعلمين لا يمكن إهمالها، ويجب مع زيادتهم، وبعد قرار أول من امس اعلن تضامن كتلة التنمية نحو إقرار هذا الكادر.

مناطق تعليمية، متمنيا ان يتم إيصال التحفظ على وزير التربية والتعليم، وأن تتخذ هذا القرار، كما طالب الشؤون القانونية بنسب النواتج التي تجيز مثل هذا الأمر ويعاد صياغتها من جديد.

وقميا يتعلق بالاستجواب المقدم للشيخ أحمد الفهد، أعلن المسلم ان كتلة التنمية والإصلاح عقدت اجتماعاً أول من امس مع كتلة العمل الوطني وطرحت عليهم العديد من الأسئلة واستمعت الى إجاباتهم، كما أطلقت على العديد من الوثائق، ومن هنا تعلن كتلة التنمية ان احد أعضائها سيتحدث مؤيداً للاستجواب في جلسة مناقشته.

وسئل المسلم حول قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بكادر المعلمين وزيادة الـ 100 دينار لمن لا يحصل على زيادة، وأجاب المسلم «مع الأسف لأن سياسة الدولة فيما يتعلق بزيادة الرواتب سياسة خاطئة، وتعامل معها لتصبح بعض منها، يتعلق بالزيادات إجراء عاما وسياسة عامة، مشيرا الى انه في بعض الدول العربية ترتبط الزيادة فيها بنسبة التحضخ، وكان يجب ان يكون في الكويت مثل هذا الإجراء،

أصل المناطق الرسمي باسم كتلة التنمية والإصلاح البرلمانية النائب د. فيصل المسلم من تحدث أحد أعضاء الكتلة مؤيداً للاستجواب المقدم من النائب عادل الصراوي ومرزوق الغانم في نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة للشؤون والتنمية والإسكان الشيخ أحمد الفهد.

وقال المسلم في تصريح له امس ان وزارة التعليم العالي أبلغتنا من خلال اتصال أجريانمعهما انه سيتم تفرغ الشريط الخاص بالندوة التي أقيمت في إحدى مدارس منطقة سلوى، والاستماع الى المسؤولين في المدرسة، ومن ثم يتم اتخاذ قرار، وعرفته بأنه تم اتخاذ قرار بالإحالة الى التحقيق داخل المنطقة التعليمية. وأيدى المسلم تحفظه على هذا القرار، حيث كان ينبغي ان تكون نادبة أحمد النجادة الشؤون القانونية بالوزارة، وليس في المنطقة التعليمية، لاسيما ان هذه المشكلة داخل المنطقة التعليمية، وقد تطول المسؤولية مسؤولين داخل المنطقة، ومن باب الحيادية والشفافية والنزاهة كان يفترض ان يحال الى الشؤون القانونية بالوزارة، أسوة بجواتر أخرى حصلت في

## «الإسكانية» تسلمت جدولاً زمنياً من «الهيئة» حول تأسيس الشركات

مشددا ان على مجلس الوزراء دراسة هذا الموضوع بشكل جدي فالجتماع الكويتي متعاسك ولا يرضى بالشمع مؤكدا ان كل ردود الفعل والاستجوابات سببها تراخي الحكومة. وأعرب العبدالله عن امله في ان تكون كل الاستجوابات راقية ويعبده عن الاستهفافات الشخصية حتى تكون لها نتائج ايجابية تنعكس على الإصلاح، لافتا الى ان موقفه منها هو بعد مناقشتها في القاعة وسماع حجج الطرفين من النواب والموزراء المستجوبين، مضيفا ان مجلس الوزراء ومجلس الأمة لهم مستشارون يحدون مدى دستورية الاستجوابات المقدمه.

في الإسكان قدموا هذا الجدول مشكورين وفيه برنامج زمني منطقي وواقعي. وحمل العبدالله الحكومة مسؤولية تأخير إنشاء هذه الشركات بسبب عدم إقرارها آلية تمويل مشروعات التنمية، لافتا الى ان اللجنة تناولت مناقشة قضية ارض المرقاب وطلبت من الإسكان تقديم تقرير كامل حولها حتى تتم مناقشته بشكل اوسع مع مختلف الجهات الحكومية. من جانب آخر، أكد العبدالله على الحق الدستوري، لأي نائب في تقديم استجواب لأي من الوزراء، مضيفا ان ما يتم بالساحة الآن من تراض حكومي تجاه ربط وضبط التجمعات ادى الى ما يحدث الآن من تطورات،



ناجي العبدالله

للرعاية السكنية الى ضرورة ان يبين مسؤولو الإسكان الجدول الزمني لإنشاء شركات الإسكانية، مضيفا ان الأخوة

أكد مقرر اللجنة الإسكانية في مجلس الأمة النائب ناجي العبدالله ان اللجنة تسلمت في اجتماعها امس الجدول الزمني من الهيئة العامة للرعاية السكنية بشأن تأسيس الشركات الإسكانية محملا الحكومة مسؤولية تأخير التنمية بسبب تأخر آلية تمويل المشروعات التنموية، مؤكدا على الحق الدستوري لكل النواب في تقديم استجوابات، أما ان تكون الاستجوابات ايجابية وإصلاحية، راميا الكرة في ملعب الحكومة بأننا من ادى الى توالي الاستجوابات بسبب تراخيها عن ربط وضبط التجمعات.

وقال العبدالله ان اللجنة تطرقت في اجتماعها امس بحضور ممثلي الهيئة العامة



د.فيصل المسلم

## الهيبي: علاقتنا مع عمان متميزة في كافة المجالات

الاهداف والغايات التي أنشئت من اجلها. وأكد وريكات حرص وزارة الشؤون البرلمانية على توسيع آليات العمل بين الوزارتين في المجال البرلماني والاستفادة من الخبرات والتجارب الثنائية. واستعرض المدراء في وزارة الشؤون البرلمانية للوفد آليات عمل كل مديرية في التعامل المؤسسي مع ملفات مجلس الاعيان والنواب والتشريع والإعلام البرلماني وتكنولوجيا المعلومات. ويضم الوفد الكويتي من مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مدير إدارة متابعة الشؤون الصحية والتعليم والعمل علي جاسم الحيدر ومدير إدارة الدراسات والبحوث مساعد غنام الجمهور ومدير إدارة الشؤون القانونية والتحقيقات في وزارة

السلطتين. من جانبه أكد وزير الشؤون البرلمانية الأردني رياض بوكركي أهمية توسيع آفاق التعاون وتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب بين الأردن والكويت في المجالات البرلمانية والارتقاء بهذه العلاقة إلى مستوى تطاعات القيادتين الحكيمتين في البلدين الشقيقين. وأثنى الوزير الأردني على التجربة النيابية الكويتية وقال «إنها تكثفت في غضون عقود قليلة ان تكون نموذجا عربيا في الديموقراطية يستحق الاحترام».



أحمد الهيبي

وصف الوكيل المساعد لقطاع الأعمال البرلمانية أحمد الهيبي العلاقات الكويتية - الأردنية بالمتميّزة قائلًا ان توجيهات القيادة الكويتية في هذا المجال واضحة وتؤكد ضرورة التعاون في مختلف المجالات بما يخدم البلدين والشعبين الشقيقين. وقال الهيبي رئيس الوفد الكويتي الذي يزور الأردن حاليا ان الوفد اطلع على التجربة الأردنية في مجال التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وعرض تجربة الكويت في لقاء مع وزير الشؤون البرلمانية الأردني رياض بوكركي وأمين عام الوزارة رامي وريكات.

وأكد الهيبي أهمية الزيارة في تبادل الخبرات وعرض التجربة الكويتية في الأردن والاستماع من المسؤولين الأردنيين لتجربتهم البرلمانية والعلاقة بين